المتحدة في دورتها الثالثة بتاريخ ١١ أيار (مايو) ١٩٤٩ على قبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة بناء على توصية مجلس الامن التي أعربت عن قناعة المجلس آنذاك بأن اسرائيل دولة محبة للسلام وراغبة في الالتزام بميثاق ومبادىء الامم المتحده وقراراتها، شبكت اسرائيل فضلا عن قيامها عنوة واغتصابا للارض الفلسطينية العربية ، بؤرة للتوتر والحرب في منطقة الشرق الاوسط بسبب تكوينها ونواياها العدوانية والتوسعية التي ترجمتها حروب متتالية اعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ومـا رافق ذلك من اجراءات مستمره ما زالت تهدف الى تهويد مدينة القدس والاراضي العربية المحتلة التي استولت عليها اثر حرب عام ١٩٦٧ .

وكان العالم ممثلا بمنظمة الامم المتحدة يحاول ايجاد علاج للمشاكل الناتجة عـن القضيه الاساسية ويتخذ بشانها قرارات في دورات الجمعيه العامه للامم المتحدة . وبالرغم من ان طبيعة تلك القرارات كانت قاصره ومشوهه لما يجب ان يتوجه العالم الى حله بالوسائل الناجعة ، فان اسرائيل لم تلتزم باي من تلك القرارات على الاطلاق. ومع ادراك العالم كله لحقيقة اسرائيل وممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والبلدان العربية بما يتعارض مع مبادىء ميثاق الامم المتحـدة ، منتهكة بذلك أبسط الحقوق الانسانية ، مهدده الامن والسلام الدوليين استطاع العالم مـن خلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحده ان يجابه واقـع اسرائيل العدواني الاغتصابي بقرارات نفذت ولاول مرة الى أعماق المشكلة بعيدا عن الضياع في البحث عن مخارج لمترتباتها وانعكاساتها. نذكر هنا القرار رقم٣٢٣٦ الذي اعترف بحق الشعب الفلسطيني في فلسطين ، وحقه في عودته الى وطنه وممتلكاته ، وحقه في تقرير مصيره بنفسه دون تدخل خارجي وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين ، وحقه في استعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقا لاهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة . ودعا جميع الدول والمنظمات الدولية لزيادة مساندتها للشعب الفلسطيني في كفاحه مـن أجل استعادة حقوقه طبقا لميثاق الامم المتحدة . وكانت الجمعية العامة ومجلس الامن قـد اتخـذا قرارات عديدة تتعلق بمدينة القدس وتنص صراحة على مبدأ عدم جواز اكتساب الارض باستخدام القوة نأخذ منها (الجمعية العامة ارقام ٢٢٥٣ «ES-V» و٢٢٥٤ «ES-V») (ومجلس الامن أرقام ٢٥٠ (١٩٦٨) ٢٥١ (١٩٦٨) ٢٥٢ (١٩٦٨) و٢٦٧ (١٩٦٩) و٢٧١ (١٩٦٩) و٢٩٨ (١٩٧١)) . كما كانت الجمعية العامة قد اتخذت عـلى مدار سنوات طويلة قرارات عديدة مشابهة .

ولكن مـاذا كانت نتيجة هذه القرارات ، ان العجز التنفيـذي الذي عرف عـن القوانين الدولية واعتبارها قوانين ادبية فحسب لغياب السلطـة الدولية التي تقوم بتنفيذ القوانين والقرارات بالقوة حين تتجاوزها دولة او اكثر قد جعل من اسرائيل لا تنظر الى هذه القرارات بأي درجة من الاهتمام مستخفة بها وبالعالم كله وبالارادة الدولية التي عبرت عنها بكل وضوح تلك القرارات . لقد اكدت اسرائيـل بالممارسة المتكررة تنكرها واستهتارها بالمبادىء التي أعلنت التزامها بها من اجل قبولها عضوا في الامم المتحدة ، وبهذا وحده يسقط عن اسرائيل حقها في البقاء ضمن المجموعة الدولية كعضو في الامم المتحدة .

ثانيا : الاجراءات وتطبيق أحكام ميثاق الامم المتحدة على اسرائيل باعتبارها تمثـل الدولة المنتهكة لمبادىء الميثاق والمتنكرة لقرارات الامم المتحدة ، والمكتسبة لاراضي الغير بالقوة ، والمهددة للامن والسلام الدوليين بالخطر .

يحكم ميثاق الامم المتحدة بجواز اتخاذ الجمعية العامة قرار توقيف اي عضو اتخذ